

الرسالة رقم: (١١١) مجلّة البعثات الإسلامية
إبراهيم باشا

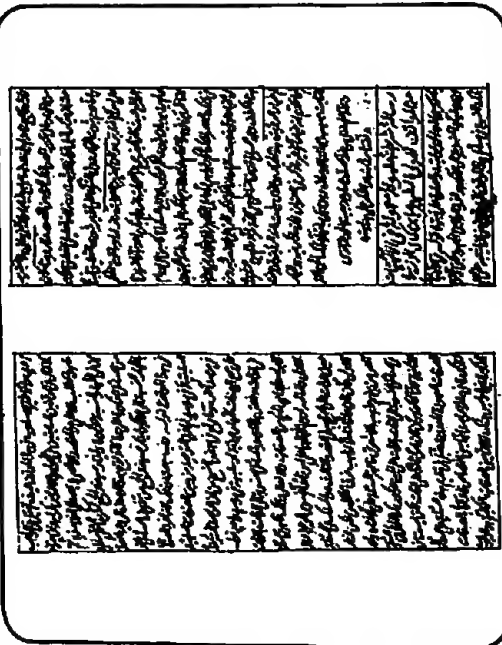
حَاشِيَةٌ عَلَى
أَوَائِلِ الْإِلَهِيَّاتِ
مِنْ (شرح المواقف)

تأليف العلامة
إبراهيم باشا

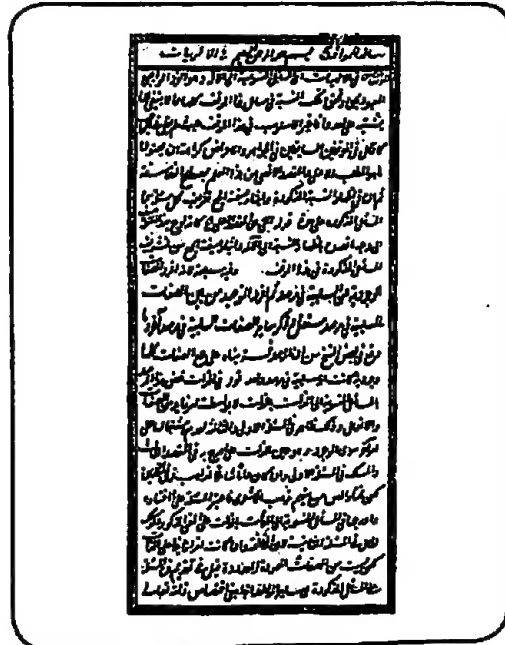
نُطبع مَعْقُودَةً عَلَى مَسْرُوحٍ خَطِيئَةٍ

يُحْفَظُ وَيَقْتَنَبُ
الدكتور حمزة البكري

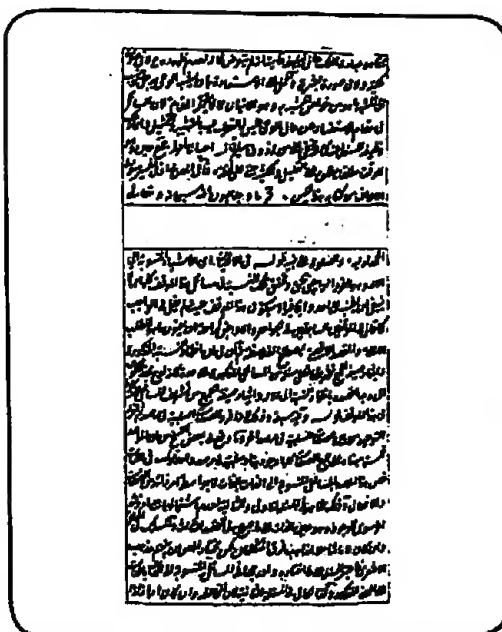
دار اللغات



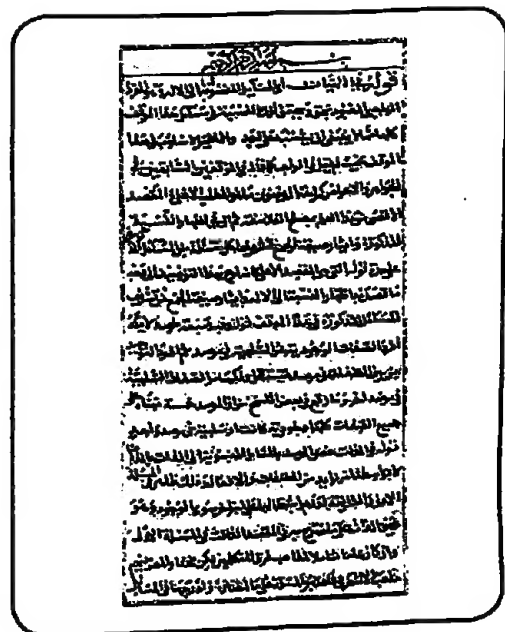
مكتبة بغدادي وهي (ب)



مكتبة آيا صوفيا (ا)



مكتبة مراد ملا (م)



مكتبة لاله لي (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق

الحمد لله الواحد في ذاته، المتفرد بصفاته، المستغني بأفعاله وكمالاته، هو الأول فلا شيء قبله، وهو الآخر فلا شيء بعده، أوقف الخلائق عاجزين عن الإحاطة به علماً، وأوقفهم على معرفته بآيات وجوده ودلائل عظمته فضلاً منه وكرماً، والصلاة والسلام على الداعي إليه بإذنه، والهادي إليه بمنه، سيدنا محمد ابن عبد الله، خاتم أنبيائه ومضطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فهذه رسالة صغيرة صنفها العلامة المحقق أحمد بن سليمان بن كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، على الأسطر الأولى من باب الإلهيات من «شرح المواقف» للسيد الشريف الجرجاني، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، رحمهما الله تعالى.

وقد عرضت طرفاً مما يتعلّق بعناية أهل العلم عامة بكتاب «المواقف» للإمام القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) وب «شرحه» للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وعناية ابن كمال باشا خاصة به، مع شيء من التفصيل في الثاني، وذلك في مقدمة تحقيق «حاشيته على أوائل الأمور العامة من شرح المواقف».

وأزيد هنا ما يتعلّق بمبحث الإلهيات من «شرح المواقف» خاصة، فقد كتب عليه جماعة، منهم: العلامة حسن بن عبد الصمد السامسوني (ت ٨٩١هـ)،

والعلامة فتح الله الشَّرواني (ت ٨٩١هـ)، وتلميذه العلامة مسعود الشَّرواني -
وللمُصنَّف تعقُّباتٌ عليه في هذه الرسالة - والعلامة قاسم الكرمانلي المعروف
بعذاري (ت ٩٠١هـ)^(١).

أما ما يتعلَّق بهذه الرسالة فإنَّ مباحثَ الإلهيات هي الموقف الخامس من
كتاب «المواقف»، وقد شَغَلَتْ من «شرح المواقف» حوالي (٣٠٠) صفحة بحسب
المطبوع، وهذا الموقف مُشْتَمِلٌ على سبعة مراصد، وشغل المرصد الأوَّل منه حوالي
(١٥) صفحة^(٢)، وهذه «الحاشية» متعلقة بالصفحتين الأوليين منه^(٣)، حتى إنَّ التَّحْشِيَةَ
على المسلك الأول من مسالك إثبات الصانع لم تَتِمَّ.

فهل أفردَ المُصنَّفُ هذه الرسالة على موقف الإلهيات بتمامه أو على المرصد
الأول منه فقط؟ وعلى الوجهين، هل أتمَّها وفَقَدَتْ تَتِمَّتُها أم لم يُتِمَّها؟ أم أنه
لم يُفِرِّدْ هذه الرسالة أصلاً، وإنما هي حواشي مُتَفَرِّقَةٌ علَّقَها على نُسخَتِهِ من «شرح
المواقف»، ثم جُرِّدَتْ عنها؟

ليس لديَّ من القرائن ما يكفي للإجابة عن شيء من ذلك بجوابٍ شافٍ، إلَّا
أنِّي أميلُ إلى الاحتمال الأخير، وهو أنَّ المُصنَّفَ لم يُفِرِّدْ هذه الرسالة أصلاً، وإنما
جُرِّدَتْ ممَّا علَّقَها على نُسخَتِهِ من «شرح المواقف»، مُسْتَنِدًا في هذا الميل إلى خُلُوءِ
الرسالة من خطبة للمُصنَّفِ سوى الحمدلة والتَّصْلِيَةِ، وهي مما لم يَرِدْ في بعض
النُّسخ أيضاً.

(١) انظر مزيداً من التفصيل في ذلك في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩٣).

(٢) وقع الموقف الخامس في «شرح المواقف» (٣/ ١١ - ٣٢٥)، ووقع المرصد الأول منه فيه
(٣/ ١١ - ٢٨).

(٣) فالمتنُ المتعلِّقُ بها من «شرح المواقف» يقع في (٣/ ١١ - ١٢).

ولا ينافيه ما ورد في أواخر الرسالة قبل بضع فقراتٍ من نهايتها من قول المُصنّف: «على ما تقفُ عليه»، والحالُ أنه ما أحالَ عليه غيرُ موجودٍ فيما بين أيدينا من الرسالة، والله أعلم.

هذا، والرسالةُ ثابتةُ النسبةِ إلى المُصنّف، فأسلوبه فيها ظاهر، وعباراته فيما تُشبهُ عباراته في سائر رسائله، لا سيّما في حواشيه على كلامه نفسه المختومة بـ «منه»، أعني: ما يُسمّى بـ «المنهوات».

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على خمس نُسخٍ خطية: الأولى: نسخة مكتبة أبا صوفيا، ورمزتُ إليها بالحرف (أ)، والثانية: نسخة مكتبة بغدادي وهي، ورمزتُ إليها بالحرف (ب)، والثالثة: نسخة مكتبة لآ لة لي، ورمزتُ إليها بالحرف (ل)، والرابعة: نسخة مكتبة مراد ملا، ورمزتُ إليها بالحرف (م)، والخامسة: نسخة مكتبة برتو باشا، ورمزتُ إليها بالحرف (و).

وقد أضفتُ إلى الرسالة في أولها المقطعَ المُحتسَى عليه من «شرح المواقف» بلفظه، ليظهرَ اتصالُ كلام المُصنّف به، وميّزته بلون غامق مع إثباته بين حاصرتين، تنبيهاً على أنه مما لم يرد في أصل الرسالة.

وأما عنوانُ الرسالة فقد خَلَّتْ عنه النسخ (ل) و(م) و(و)، وورد في (أ) بلفظ: «رسالة للمواقف في الإلهيات»، وليس بدقيق، وورد في (ب): «رسالة شريفة مقبولة مَعْمولة في الإلهيات من المواقف للمؤلى الشهير، بابن كمال الوزير»، وهو أقربُ إلى التوصيف منه إلى التسمية، كما أن ما ورد في (أ) و(ب) من الاختصار على ذكر «المواقف» دون «شرحه» ليس بدقيق، إذ الكلامُ واردٌ عليهما جميعاً.

ولذا فقد رأيتُ أن أَسْمِيَهَا نظراً إلى مُحتواها: «حاشية على أوائل الإلهيات من شرح المواقف».

والحمدُ لله في البَدْءِ والخِتَامِ، وصلاته وسلامه على سيّدنا محمّد خير الأنام.

المُحَقِّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لوليّه، والصلاةُ على نبيّه^(١).

[(المَوْقِفُ الخامس: في الإلهيات) التي هي المَقْصِدُ الأعلى في هذا العلم
(وفيه سبعة مَرَاصِد) لا خمسة كما وَقَعَ في بعضِ النُّسخ.

(المَرَصَدُ الأوَّل: في الذات، وفيه مَقاصِد) ثلاثة:

(المَقْصِدُ الأوَّل: في إثباتِ الصّانع، و) للقوم (فيه مَسَالِك) خمسة:

(المَسَلَكُ الأوَّل: للمتكلِّمين، قد عَلِمْتَ أَنَّ العَالَمَ إمَّا جَوْهَرٌ أو عَرَضٌ، وقد
يُسْتَدَلُّ على إثباتِ الصّانع (بكلِّ واحدٍ منهما؛ إمَّا بإمكانه أو بحدوثه) بناءً على أَنَّ
عِلَّةَ الحاجةِ عندهم إمَّا الحدوثُ وحدّه أو الإمكانُ مع الحدوثِ شَرْطاً أو شَطْراً،
(فهذه وجوه أربعة).

(الأول: الاستدلالُ بحدوثِ الجواهر)، قيل: هذه طريقةُ الخليل صلواتُ الله
وسلامه عليه حيثُ قال: ﴿لَا أُحِثُّ أَثْقَالًا﴾، (وهو أَنَّ العَالَمَ) الجوهريّ، أي:
الْمُتَحَيِّزُ بالذات (حادثٌ) كما مرّ، (وكلُّ حادثٍ فله مُحَدِّثٌ) كما تَشْهَدُ به بديهةُ
العقل، فإنّ من رأى بناءً رفيعاً حادثاً جزم بأنّ له بانيّاً^(٢).

(١) قوله: «الحمدُ لوليّه، والصلاةُ على نبيّه» ليس في (ل).

(٢) هذه عبارةُ «المواقف» للإيجيّ و«شرح» للسَّيِّد الشَّريف الجرجانيّ (٣/ ١١ - ١٢)، أو (٢/ ٨) =

قوله: (في الإلهيات)^(١) أي: المسائل المنسوبة إلى الإله، وهو الفردُ الواجبُ المعبودُ بحق، وتحقق تلك النسبة في مسائل هذا الموقف كلها مما لا ينبغي أن يشتبه على أحد^(٢).

= بحاشيتي السيالكوتي وحسن جلبي، وقد أضفتها توضيحاً لحاشية المصنف، ليظهر وجه اتصال كلامه بالأصل، وأثبتها بين حاصرتين لأنها لم ترد في جميع النسخ، كما هي العادة الجارية في كثير من النسخ الخطية للحواشي.

(١) في (و): قال: في الإلهيات، أقول، وكذا جاء فيها في جميع الفقرات الآتية.
(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمصنف، ونصه: «رجحانُ هذا المعنى مع ظهوره وسداؤه اشتبهَ على بعض الناظرين فيه، [فداحمها على الموضوعات، وزعم أن المنسوب إليه هو المفهوم الكلي للإله، فتكلف في نسبة الفرد الواجب إليه تكلفاً بارداً، وتعسف في نسبة الصفات والأفعال والأسماء إليه تعسفاً شارداً. منه رحمه الله».

وعلى حاشية (أ) تعليق آخر منسوب إلى المصنف، والصواب أنه لغيره في التعقيب عليه، ونصه: «قال الشيخ أكمل الدين في «شرح التجريد» - في قوله: «أما بعد حمد واجب الوجود» - لم يرد في الكتاب والسنة، فمن شرط التوقيف في أسماء الله تعالى لا يجوزون إطلاقه على الله تعالى، وأما من لم يشترط فإن اشترط صحة المعنى فكذلك، لأن الواجب يعني الثابت، والثبوت يراوِف الوجود، فيؤول معناه إلى: موجود الوجود، ولا صحة [له]، وإن لم يشترط ذلك أيضاً فلا كلام فيه. انتهى».

فقول الفاضل المحمدي [يعني: المصنف]: «كراهة أن يُعَنُونَ ما هو المطلب الأعلى... إلخ، راجع إلى ما قلله الشيخ أكمل الدين من أنه لم يرد في الشرح، لكن في آخر كلام الشيخ حيث قال: «فإن اشترط صحة المعنى» إلى قوله: «ولا صحة له» إشكال، فتأمل. منه [؟]».

قلت: وقد يكون كلام المصنف رحمه الله راجعاً إلى غير ما قاله الشيخ أكمل الدين، حيث شاع بين المتكلمين التعبير بـ«الصانع»، وبين الفلاسفة التعبير بـ«الواجب»، وإن كان كل فريق مقراً بتعبير الآخر، فالمتكلمون يقرّون بأن الصانع تعالى واجب الوجود، والفلاسفة يقرّون بأن الواجب تعالى صانع العالم. وفي كلام المصنف الآتي في فقرة: «قوله: الصانع» ما يلوح إليه، والله أعلم.

والشيخ أكمل الدين: هو محمد بن محمد البايزي (٧١٤ - ٧٨٦).

ولإنما غيّر الأسلوب في هذا الموقف، حيث لم يقل: «في الواجب»، كما قال في الموقفين السابقين: «في الجواهر»^(١) و«الأعراض»^(٢)، كراهة أن يُعَنُونَ ما هو المَطْلَبُ الأعلى والمَقْصِدُ الأقصى من هذا العلم بمُصْطَلَحِ الفلاسفة^(٣).

ثم إن في إظهار النسبة المذكورة وإثارة صيغة الجمع تشريفاً لكل مسألة من المسائل المذكورة على حدة.

قوله: (التي هي المقصد الأعلى)... إلخ^(٤)، كأنه لوَحَ بهذا الوصف إلى وجه ما قصده بإظهار النسبة إلى الإله، وإثارة صيغة الجمع من تشريف المسائل المذكورة في هذا الموقف.

قولُه: (وفيه سبعة مرصّد)، لأنه أفرد الصفات الوجودية عن السلبية في مرصّد^(٥)، ثم أفرد التوحيد من بين الصفات السلبية في مرصّد مُستَقِلٍّ^(٦)، وذكر سائر الصفات السلبية في مرصّد آخر^(٧).

(١) يعني: «الموقف الرابع: في الجواهر». انظر: «شرح المواقف» (٢/ ٣٠٥) أو (٦/ ٢٧٤) بحاشيته.

(٢) يعني: «المواقف الثالث: في الأعراض». انظر: «شرح المواقف» (١/ ٤٧٥) أو (٥/ ٢) بحاشيته.

(٣) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنّف، ونصّه: «ومن زعم أنّ في التّغيير المذكور

إشارة إلى أنه المَطْلَبُ الأعلى، فقد سهأ، كما لا يخفى. منه».

(٤) قوله: «قوله: التي هي المقصد الأعلى إلخ» سقط من (ب) و(ل) و(م).

(٥) وهو المرصّد الأول من هذا الموقف.

(٦) وهو المرصّد الثالث.

(٧) وهو المرصّد الثاني.

وتبقى أربعة مراصد، وهي المرصد الرابع: في الصفات الوجودية، والخامس: فيما يجوز عليه

تعالى، والسادس: في أفعاله تعالى، والسابع: في أسمائه تعالى.

وما وقع في بعض النسخ من أن المرصّد خمسة، مبناه على جمع الصفات كلها - وجودية كانت أو سلبية - في مرصّد واحد^(١).

قوله: (في الذات) خصّ هذا المرصّد بالمسائل المنسوبة إلى الذات بالذات^(٢)، لا بواسطة أمر زائد من الصفات والأفعال، وذلك ظاهر في المسألة الأولى والثالثة^(٣)، لعدم اشتمالهما على أمر زائد آخر سوى الوجود، وهو عين الذات، على ما صرّح به في المقصّد الثالث^(٤).

والمسلّك في المسألة الأولى وإن كان عامّاً شاملاً لمذاهب فرقي المتكلمين،

(١) أي: يجمع المرصّد الثاني والثالث والرابع في مرصّد واحد.

(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمصنّف، ونصّه: «يعني: أراد المسائل المتعلقة للذات بالذات. ومن لم يتخطّن لهذه الدقّة قال: «أي: في بعض أحوال الذات»، وكان هذا القائل غافلاً عن عدم تمشية ما ذكره في المقصّد الثالث، لأنه خالٍ عن إثبات حال له، كما لا يخفى. منه رحمه الله». قلت: أراد بهذا القائل: العلامة حسن جلبي (ت ٨٨٩هـ)، وما نقله عنه المصنّف مذكوراً في «حاشيته على شرح المواقف» (٢ / ٨)، وتقدّم التعريف بحسن جلبي في التعليق على «رسالة في بيان معنى الجعل».

(٣) في (ل): «والثانية»، وهو خطأ، فسيأتي التصريح بالمسألة الثانية قريباً.

والمسألة الأولى بحسب ما في «المواقف»: هي إثبات الصانع، والثالثة: هي أن وجوده تعالى نفس ماهيته أو زائد، وأنه مساوٍ لوجود المُمَكِّنات أو مُخَالِف.

(٤) وهو الذي أفرده لبحث المسألة الثالثة المذكورة في التعليق السابق، لكنّه اقتصر فيه على قوله

(٢٨ / ٣) أو (١٩ / ٨) بحاشيته: «وقد تقدّم في الأمور العامة ما فيه كفاية، فلا معنى للإعادة»،

ففي عبارة المصنّف أنه صرّح به فيه بعض تسامح.

والبحث في الأمور العامة من «المواقف» و«شرح» في (١ / ٢٣٩) وما بعدها أو (٢ / ١٢٧)

بحاشيته وما بعدها.

لكن مختار المصنّف من بينهم مذهب الأشعري، فاعتبر المسألة على ما اختاره، وأدرجها في المسائل المنسوبة إلى الذات بالذات على المعنى المذكور.

وكذا الحال في المسألة الثانية^(١)، لأن المخالفة وإن كانت أمراً زائداً على الذات، لكن ليست من الصفات المعهودة المعدودة^(٢).

قيل في تقديم هذه المسألة على المسائل المذكورة في سائر المراسيد: «إنها مبنى اختصاص ذاته تعالى بالصفات المذكورة فيها»^(٣)، وليس بذلك، لا لأن مبنى الصفات الكمالية هو الوجوب الذاتي، ويتبعه المخالفة، بدون العكس، لأن الكلام في مبنى الاختصاص، لا في مبنى الخواص، ولا خفاء في أن مبنى الأول هو المخالفة دون الوجوب.

بل لأن ما ذكر من كونها مبنى اختصاص الصفات لا يصلح وجهاً للتقديم، إنما الصالح له كونها مبنى الصفات نفسها، ولم يقل به ذلك القائل؛ لما رأى أنه لا يكاد يقبل منه.

وأما تأخير المسألة الثالثة فلقلة الاهتمام^(٤) بها؛ لقضاء الوطر^(٥) عنها

(١) وهي أن ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات.

(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمصنّف، ونصّه: «فيه إشارة إلى أن المراد من الصفات فيما سبق الصفات المعهودة، لا مطلق الصفات. منه».

(٣) انظر: «حاشية» حسن جليبي على «شرح المواقف» (٢/ ٨).

وعلى حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمصنّف، ونصّه: «ومن العجائب في هذا المقام: ما سبق إلى بعض الأوهام؛ من تعليل إيراد هذه المسألة في المراسيد المذكورة: لعل قلة الجدوى. منه».

(٤) في (ل): «فلعله لا اهتمام»، وهو تصحيف.

(٥) أي: الحاجة.

في الموقِف الثاني^(١)، على ما يُفصِّحُ عنه تحريرُها^(٢).

قوله: (الصانع) يعني: صانع العالم، فالتَّعْرِيفُ للعهد، والعدولُ عن العبارة المشهورة - يعني: الواجب - لعلَّ نَبْهَنَّاك عليها فيما سبق، فتذكَّر.

قوله: (إما بإمكانه)... إلخ، أقول: الاستدلالُ بالإمكانِ باعتبارِ استلزامِ الحاجةِ إلى العلة^(٣)، وطريقُ الاستلزامِ غيرُ مُنَحْصِرٍ في العلَّةِ، بل يجوزُ أن يكونَ ذلكَ للمُلازمةِ بينَ المُستلزمِ وعلَّةِ اللازم، كالذي نحنُ فيه، فإنَّ الإمكانَ يلزمُهُ^(٤) الحدوثُ عندَ المتكلمين، وهو علَّةُ الحاجةِ عندهم، فالإمكانُ^(٥) يستلزمُ الحاجةَ بواسطةِ استلزامِ الحدوثِ، فلا دلالةَ فيما ذُكِرَ على ابتناءِ الاستدلالِ على الوجهِ المذكور^(٦).

(١) وهو الذي أفزده في الأمور العامة، انظر «المواقف» و«شرحه» (١ / ٢١١) أو (٢ / ٥٨) بحاشيته، والمسألةُ المذكورةُ مَبْحُوثَةٌ في المقصد الثالث منه (١ / ٢٣٩) أو (٢ / ١٢٧).

على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنَّف، ونصُّه: «وَمَنْ قَالَ: «لَنْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَصَّلَ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ»، فَكَانَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالْعَبَارَةِ، فَتَأَمَّلْ مِنْهُ».

(٢) حيثُ اقتصر فيها على قوله (٣ / ٢٨) أو (٨ / ١٨ - ١٩) بحاشيته: «المقصد الثالث: في أنَّ وجودَهُ نفسُ ماهيته» كما هو مذهبُ الشيخ وأبي الحسين والحكماء (أم زائدٌ عليها) كما هو مذهبُ جمهور المتكلمين، (وأنه مُساوٍ لوجودِ المُمكناتِ أم مُخَالِفٌ. وقد تقدَّم في الأمورِ العامَّةِ ما فيه كفاية) فلا معنى للإعادة.

(٣) على حاشية (و) هنا تعليق للمُصنَّف، ونصُّه: «لَا يَشْتَبُهُ عَلَى ذِي مُشْكَةٍ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ بِحُدُوثِهِ» الِاسْتِدْلَالُ بِعِلِّيَّةِ الْحَدُوثِ، فَكَذَا الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِإِمْكَانِهِ» الِاسْتِدْلَالُ بِعِلِّيَّةِ الْإِمْكَانِ، فَتَدَبَّرْ مِنْهُ».

(٤) في (م): «يلزم».

(٥) من قوله: «يلزمه الحدوث عند المتكلمين» إلى هنا، سقط من (ب).

(٦) على حاشية (أ) هنا تعليقٌ منسوبٌ إلى المُصنَّف، والصوابُ أنه لغيره في التَّعَقُّبِ عليه، ونصُّه: «هذا التوجيهُ مع بُعْدِهِ فِي نَفْسِهِ يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِالْحَدُوثِ؛ بِأَنَّ =

على أَنَّ الإمكانَ عِلَّةُ الحاجةِ لِيُخَالِفُ مذهبَ الجمهورِ، فتدبر.

قوله: (أو بحدوثه) آخرَ الحدوثِ هاهنا عن الإمكانِ لأصاليته وتفرُّع الحدوثِ عليه، وقدَّم الوجَّهَ المُبْتَنَى عليه عندَ تفصيلِ الوجوهِ نظراً إلى أَنه المشهورُ الملائمُ لمذهبِ الجمهورِ مُلاءمةً ظاهرة.

قوله: (بناءً) وجَّهَ مَرَامَ المُصَنِّفِ وأَوَّلَ كلامه، ومنشأُ الحاجةِ إلى التَّوجيهِ والتأويلِ أمران:

أحدهما: تخصيصُ المسالكِ المُشْتَمِلِ على الوجوهِ المذكورةِ بالمتكلمين، فافهم.

وثانيهما: عَدَمُ سَبْقِ البيانِ من المُصَنِّفِ بأنَّ مِنَ المتكلمين مَنْ قالَ بكونِ الإمكانِ وحده عِلَّةً للحاجة.

ولا يخفى ما في التَّوجيهِ المذكورِ من صَرْفِ الكلامِ عن الظاهر، فإنَّ المُتبادِرَ منه استِقلالُ كُلِّ من الحدوثِ والإمكانِ في مَدَارِيَةِ الاستِدلالِ، وقد عرفت أَنه لا حاجةَ إلى الصَّرْفِ المذكورِ لِمَا قَدَّمْنَا من الوجَّهِ الظاهرِ، فاتَّبِعِ الحقَّ وقُل: كم تَرَكَ الأوَّلَ لِلآخِرِ^(١).

= يكونُ المُحوِجُ إلى النسبِ [كذا، ولعلَّ الصواب: السَّبَب] هو الحدوثُ فقط، فلا يَسْتَقِيمُ قوله: «فهذه وجوهُ أربعة». منه [؟].

(١) على حاشية (أ) هنا فائدةٌ في تعقُّبِ المُصَنِّفِ، وهي: «إذا رُوجِعَ مباحثُ الإمكانِ فيما سبقَ يَظْهَرُ أَنَّ ما ذهبَ إليه الشارحُ [يعني: السَّيِّدُ الشريف] ظاهرٌ في التوجيهِ، ولا اعتبارَ لظاهرِ الكلامِ هنا». وعلى حاشية (و) هنا فائدةٌ أخرى في تعقُّبِ المُصَنِّفِ، وهي: «وقد عرفتَ مِنَّا أَنَّ التوجيهَ الذي ذكره المُحْشِي خلافُ الظاهرِ جدًّا، فلا يَظْهَرُ وجَّهٌ لترجيحِ توجيهه على توجيهِ الشارحِ، فتدبر».

قوله: (أو الإمكان مع الحدوث) ولو قال: «إما الحدوث وحده أو مع الإمكان شرطاً أو شرطاً» لكان أخصراً وأظهر؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الأصل دخول «مع» في المتبوع، فالمُتبادِرُ من العبارة المذكورة أن يكون الإمكان شرطاً لا مشروطاً، بناءً على أن المشروط هو المتبوع، والشرط تابع له، وهذا خلاف المراد؛ إذ لا قائل بكون الحدوث علة للحاجة بشرط الإمكان^(١).

لا يقال: «أراد بيان وجه الاستدلال بالإمكان على أصل المتكلمين، فكان حقه أن يذكر الإمكان أصالة لا ضمنية للحدوث»^(٢).

لأننا نقول: أصالة الإمكان معنى إنما يظهر فيما ذكرناه، لا فيما ذكر؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ من دلالة «مع» على أصالة مدلوله، ومن أراد إظهار أصاليته لفظاً ومعنى كان عليه أن يقول: أو الإمكان بشرط الحدوث.

(١) على حاشية (و) هنا تعليق منسوب إلى المصنف، والصواب أنه لغيره في التعقيب عليه، ونصه: «قد تقرر في موضعه أن دخول «مع» على المتبوع ليس بأصل، كيف وقد رَدَّ المحشي على الشريف في شرحه للمفتاح» لقول الشريف: إنها تدخل على المتبوع. ولئن سلم فيجوز العدول عن الأصل، لا سيما في عبارات المصنفين. منه [٢].

(٢) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمصنف، ونصه: «مسعود الشرواني. منه». وتأخر هذا التعليق في (و) بضعة أسطر بمحاذاة عبارة «كما سبق إلى بعض الأوهام».

هو كمال الدين مسعود الشرواني، ويقال له: الزومى، تلميذ شاه فتح الله الشرواني (ت ٨٩١)، وله مصنفات، منها: «شرح» على متن «الأدب» للشمس السمرقندي، وحاشية على الإلهيات من شرح المواقف، ومن اللطيف أن لشيخه شاه فتح الله «حاشية على الإلهيات من شرح المواقف» أيضاً.

انظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ١١) و(٣٣١)، و«كشف الظنون» له (٢/ ١٨٩٣).

قوله: (شَرْطاً أو شَطْراً) يَغْنِي: حَالُ كَوْنِ الْحُدُوثِ شَرْطاً لِعِلَّةِ الْحَاجَةِ^(١) أو شَطْراً مِنْهَا، فَلَا حَزَازَةَ^(٢) فِي الْكَلَامِ، كَمَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ، ذَاهِباً إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: شَرْطاً لِلإِمْكَانِ بَلْ لِعِلَّتِهِ أَوْ شَطْراً مِنَ الْمَجْمُوعِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الإِمْكَانِ وَالْحُدُوثِ.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: انْتِصَابُهُمَا عَلَى التَّمْيِيزِ عَنْ نِسْبَةِ الْمَعْيَةِ إِلَى الْحُدُوثِ، يَغْنِي: أَنَّ مَعْيَتَهُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْطِيَّةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الشَّطْرِيَّةِ، وَالْمَرَادُ بَيَانُ أَنَّ تِلْكَ الْمَعْيَةُ هِيَ الْمَعْيَةُ الْمُعْتَبَرَةُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ أَوْ الْمَعْيَةُ الْمُعْتَبَرَةُ بَيْنَ الشَّطْرَيْنِ^(٣).

قوله: (فهذه وجوه أربعة) يَغْنِي: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ وَجُوهٌ مُتَعَدِّدَةٌ لِمَسَلِّكَ وَاحِدٍ، فَالْمُخْبِرُ بِهِ حَقِيقَةُ عَدَمِ تَعَدُّدِ الْمَسَلِّكِ بِتَعَدُّدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ.

وَبِهَذَا التَّوْجِيهِ انْدَفَعَتِ الْمُنَاقَشَةُ بِأَنَّ الْكَلَامَ الْمَذْكُورَ خَالٍ عَنْ فَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَا زِمَها، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (قيل هذا^(٤)) يَغْنِي: الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، وَحَاصِلُهُ: إِثْبَاتُ حُدُوثِ الْعَالَمِ الْجَوْهَرِيِّ بِالتَّغْيِيرِ، وَإِثْبَاتُ احتِياجهِ بِحُدُوثِهِ إِلَى مُحْدِثٍ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتِمُّ الْوَجْهُ الْمَذْكُورُ، فَإِنَّ التَّعَرُّضَ بِحَالِ الْمُحْدِثِ وَالتَّرْدِيدَ فِيهِ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَوْ مُمَكِّنٌ خَارِجٌ عَنْ

(١) على حاشية (ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصَنِّفِ، وَنَصُّهُ: «غَايَتُهُ: أَنَّ شَرْطِيَّتَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى عِلَّةِ الْعِلَّةِ، وَشَرْطِيَّتَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِ الْعِلَّةِ، لَكِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ مَقْصُوداً بِالْبَيَانِ هَاهُنَا، وَلِذَلِكَ أَبْهَمْتُ، فَافْهَمْ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْوَاهِمِينَ. مِنْهُ».

(٢) أي: لَا تَحْزَلْ، وَأَصْلُ الْحَزَازَةِ: وَجَعَ فِي الْقَلْبِ مِنْ غَيْظٍ وَنَحْوِهِ، كَمَا فِي «الصَّحَاحِ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٣/ ٨٧٣)، (مادة: حَزَزَ).

(٣) هُنَا تَنْتَهِي الرِّسَالَةُ فِي النِّسْخَةِ (و)، وَكُتِبَ النَّاسِخُ بَعْدَهَا: «تَمَّ».

(٤) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَفِي «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ»: «هَذِهِ»، وَالْأَمْرُ فِيهِ يَسِيرُ.

حَدَّه، على ما يُفَصِّحُ عنه قوله: «ثم بعد هذه الوجوه نقول: مؤثّر^(١) العالم^(٢)... إلخ. واستدلال الخليل عليه السلام على عَدَمِ صلاحية الكوكب^(٣) للرُبوبية يجوز أن يكون بهذا الوجه، ويكون تفصيل استدلاله هكذا: إن الكوكب مُتَغَيِّرٌ، وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ، فالكوكب حادثٌ، وكلُّ حادثٍ محتاجٌ لحدوثه إلى مُحدثٍ، فالكوكب محتاجٌ لحدوثه إلى مُحدثٍ، وكلُّ ما يحتاج إلى مُحدثٍ لا يصلح أن يكون ربّاً، فالكوكب لا يصلح أن يكون ربّاً.

وبهذا التفصيل اندفع ما قيل^(٤): «لا شك أن الخليل عليه السلام استدلل بالحدوث المعلوم من الأفهل إلى^(٥) أن الأفل ليس ربّاً، لا إلى أن الحادث لا بدّ له من المُحدث، والفرق بينهما بيّنٌ، وليس المقصود من الاستدلال بحدوث الجواهر الأوّل بل الثاني، فكيف يكون ذلك طريقة الخليل عليه السلام؟!».

نعم، ليس في كلامه عليه السلام ما يُعَيِّنُ إشارته^(٦) هذا الوجه، ويأبى عن حملِه على الاستدلال بوجه آخر^(٧)، فالحمل عليه قطعاً لا يخلو عن التحكّم. ولعلّ هذا هو

(١) كذا في جميع النسخ، وفي «المواقف»: «مُدبّر»، وهو أجود.

(٢) «المواقف» (١٣/٣) مع «شرحه»، أو (٤/٨) بحاشيته.

(٣) تكرّرت لفظة «الكوكب» في هذه الرسالة ثماني مرّات، وقد اضطربت النسخ فيها كثيراً، فيقع في النسخة الواحدة بلفظ «الكوكب» تارة، ولفظ «الكواكب» أخرى، سوى (أ) فقد وقع فيها «الكوكب» بالإفراد فيها جميعاً، وهو ما أثبتّه.

(٤) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنّف، ونصّه: «القائل مسعود الشرواني. منه».

(٥) كذا في جميع النسخ، وحقّه أن يُقال: «على».

(٦) في (ب) و(م): «إثبات»، وله وجه، والمُثبت أوجه.

(٧) على حاشية (أ) و(ب) و(م) هنا تعليق للمُصنّف، ونصّه: «يعني: يجوز أن يكون طريقته عليه =

الوجه في تضعيفه بإسناده إلى قائل مجهول، مع أنه معلوم^(١) على ما تقف عليه^(٢).
 قوله: (طريقة الخليل عليه السلام) سلكها في الاستدلال الذي أشار إليه بقوله:
 ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، إلّا^(٣) أن مطلبه إثبات عدم صلاحية الكوكب
 للرؤية، ومطلبنا إثبات وجود الرب الصانع للعالم، واتحاد المسلك لا يلزمه
 اتحاد المطلب، فلا يتجه أن يقال: «إنه عليه السلام عالم بأن العالم له رب صانع،
 ويطلب تعيينه، فكيف يكون المسلك المسوق لإثباته طريقته^(٤)؟»^(٥)، فتدبر.
 قوله: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ كنى بالأقول عن التغير، وينفي المحبة عن عدم

= السلام الاستدلال بإمكان الآفل لا بحدوثه، فإن دلالة الأفل على الإمكان ليس بأخفى من
 دلاليته على الحدوث، فلا حاجة إلى توسطه. ولو سلم قيام الحاجة إليه، لكن دلالة الإمكان
 على الحاجة إلى المحدث أظهر من دلالة الحدوث، فيجوز أن يكون التجاوز منه إلى الإمكان
 لذلك المعنى. منه رحمه الله.

ويقرب على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمصنف، ونصه: «فيه رد لمولانا حسن جلبي.
 منه». أي: في هذا التعليق رد عليه، وانظر كلام العلامة حسن جلبي في «حاشيته على شرح
 المواقف» (٨ / ٣).

(١) على حاشية (أ) و(ب) و(م) هنا تعليق للمصنف، ونصه: «يغني: أن الشارح عالم بالقاتل،
 لأنه متبع للكتب. منه».

(٢) في (ل): «على توقف علة»، وهو تصحيف.

(٣) في (ب) و(م): «إلى»، وهو خطأ.

(٤) في (ل): «لإثبات طريقته».

(٥) على حاشية (أ) هنا تعليق للمصنف، ونصه: «لا يلزم عليك أن اندفاع السؤال المذكور بما قرزناه،
 لا بما خطر ببال من قال: إن مراده عليه السلام أن يقال: إن الآفل حادث لحدوث الأفل، وما
 هو حادث فله محدث، فلا يكون مبدأ لجميع الحوادث، فلا يكون صانعاً للعالم. منه». والقول
 المنقول هو للعلامة حسن جلبي في «حاشيته على شرح المواقف» (٨ / ٢).

الارتباط والتعلُّق بالآفلين^(١) تَعَلَّقَ الْمَرْبُوبُ بِرَبِّهِ، فكأنه قال: لا يَصْلُحُ الْمُتَغَيِّرُ للربوبية، وذلك لِمَا تَقَرَّرَ لديه من أن كلَّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ، وكلَّ حادثٍ مُحْتَاجٌ إلى الغير الذي يُحْدِثُهُ، والمُحْتَاجُ إلى الغير لا يَصْلُحُ لأن يكونَ رَبًّا للعالمِ صانعاً له.

هكذا يَتَبَغَى أن يُلاحَظَ هذا المقال، ولا يُلتَقَتُ إلى ما يُقالُ ويُنسَبُ إلى الشارح في الحواشي من أن الخليل عليه السلام استدلَّ بحُدُوثِ الأُفُولِ الدَّالِّ على حُدُوثِ المَعْرُوضِ، أعني^(٢): الآفِلِ، لأنَّ^(٣) الدَّالَّ على حُدُوثِ الآفِلِ نفسُ الأُفُولِ؛ لِكُونِهِ تَغْيِراً وَانْتِقَالاً من حالٍ إلى حالٍ، بل من مكانٍ إلى مكانٍ^(٤)، لا حَدُوثُهُ، فَإِنَّهُ لا دَخَلَ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ، وَإِنْ كَانَ لازماً للدليل، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُقالَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَنَبَّهَ^(٥) بِحُدُوثِ الأُفُولِ على تَغْيِيرِ الآفِلِ كَانَ لِحُدُوثِهِ نَوْعٌ دَخَلَ فِي اسْتِدْلَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَغْيِيرِ الآفِلِ على الحُدُوثِ، فَقَالَ الشَّارِحُ بِحُدُوثِ الأُفُولِ وَأَرَادَ الأُفُولَ الْحَادِثَ.

وبهذا التوجيه تَنَدَفَعُ الْمُنَاقَشَةُ بِأَنَّ التَّعَرُّضَ بِحُدُوثِ الأُفُولِ فِي أَوَّلِ اسْتِدْلَالِ يُنَافِي الْقَوْلَ بِأَنَّ طَرِيقَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتِدْلَالٌ بِحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ^(٦).

وإذ قد عرفت أن الاستدلال على حُدُوثِ الكوكبِ بالأُفُولِ نَفْسِهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، لا بِحُدُوثِهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مُحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ حَادِثٌ^(٧)،

(١) زاد في (ل): «فليس»، وهو خطأ.

(٢) في (ل): «بمعنى».

(٣) قوله: «لأن»... إلخ تعليلٌ لقوله: «ولا يلتفت إلى ما يقال ويُنسب إلى الشارح... إلخ».

(٤) في نسخة على حاشية (أ): «من وضع إلى وضع، بل من موضع إلى موضع».

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «نَبَّهَ».

(٦) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصَنِّف، ونصّه: «لأن الأُفُولَ ليس من جنسِ الجواهر. منه».

(٧) زاد في (ب): «حُدُوثِ الحال»، وهو مستقيم أيضاً.

فقد وقفت على عَدَم اتِّجَاهِ ما قيل^(١): «إِنَّ أدْلَةَ اسْتِلْزَامِ حُدُوثِ الْحَالِ لِحُدُوثِ الْمَحَلِّ مِمَّا لَا يَكَادُ يَصَحُّ، فَكَيْفَ اسْتَدَّلَ^(٢) الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُدُوثِ الْأَفْوَلِ عَلَى حُدُوثِ مُحَلِّهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ رَبًّا؟! عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْأَفْوَلِ أَمْرًا مَوْجُودًا مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُنَاقَشَ فِيهِ. نَعَمْ، كَوْنُهُ أَثْرًا مُتَجَدِّدًا^(٣) مِمَّا لَا خِفَاءَ فِيهِ، لَكِنَّ مُحَلَّ التَّجَدُّدِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»^(٤).

نعم، يَتَجَهُّ أَنْ الْمُقَدِّمَةَ الْقَائِلَةَ: كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، فِي مَعْرِضِ الْمَنْعِ، وَمَا اسْتُدِّلَ بِهِ عَلَيْهِ غَيْرُ تَامٍ، فَلَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ بِابْتِنَاءِ اسْتِدْلَالِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ^(٥).

(١) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصَنِّف، ونُصِّه: «القاتل حسن جَلْبِي. منه».

(٢) في (ب) و(ل) و(م): «استدلال».

(٣) في (ب) و(م): «نعم، يَتَجَهُّ أَنْ الْمُقَدِّمَةُ الْقَائِلَةُ»، وهو خطأ، وستأتي هذه العبارة في موضعها قريباً.

(٤) «حاشية حسن جَلْبِي على شرح المواقف» (٢ / ٩).

(٥) في (ل) و(م): «بابتناء استدلال الخليل عليه السلام»، وفي (ب): «بابتناء استدلال الخليل على نبينا

وعليه الصلاة والسلام».

هذا، وبعدها في (أ): «تم»، وفي (ل): «تَمَّتْ»، وفي (م): «والله الحمد على الإتمام»، وفي (ب):

«والله الحمد على إتمام الإتمام».